

صناعي حلب يطلبون: معالجة آفة التهريب وتنظيم قانون استثماري صناعي جديد وحماية المنشآت الصناعية

على التنمية وتحسين الواقع المعيشي للمواطن. من جانبها أكدت وزيرة الدولة لشؤون المنظمات سلوى عبد الله أن كل الرهانات على تدمير الاقتصاد السوري باعثة بالفشل وهو ما يعكس الإرادة القوية والصلبة لأبناء الوطن عامة وللصناعيين والتجاريين في سوريا وحلب خاصة، مشيرة إلى أن الموروث الكبير من المهارات الصناعية المتاحة كفيك بإعادة النهوض مجدداً وإعادة إعمار وبناء ما دمره الإرهاب، وإلى ضرورة تعميق ثقافة التشاركية والتنسيق بين كل الجهات المعنية والمختصة لحل المشكلات العالقة.

وبين محافظ حلب حسين دياب أن المحافظة وفور تحرير حلب من الإرهاب حرست على تقديم كل الدعم المطلوب لإعادة الحياة إلى المناطق الصناعية وبدء دوران عجلة الإنتاج، مؤكداً العمل على معالجة كل مشكلات وهموم الصناعيين وذلك من خلال التواصل المستمر مع الوزارات المعنية لإيجاد حلول سريعة وناجحة لحمل ما يواجه القطاع الصناعي من

بدوره أوضح أمين فرع حلب لحزب البعث العربي الاشتراكي فاصل نجار أن حلب ورغم كل ما عانته من تدمير وتخريب ممنهج من الإرهاب، إلا أنها تمتلك إرادة الحياة والبناء والنهوض مجدداً من خلال أبنائها الشرفاء الذين أصروا على أن يعيدوا بناء منشآتهم ودعم الاقتصاد الوطني، وهو ما يستوجب تقديم كل الدعم والاهتمام لهذه الشريحة لتواصل إنجازاتها وبالتالي عودة الإنتاج إلى كل المعامل.

وبالتالي النهوض بالواقع الصناعي بالتوازي مع الاهتمام بالنهوض بالواقع الزراعي. منهاجاً «العمل جار لإصدار قانون استثمار جديد إضافية إلى إستثناف من القروض التشغيلية»، مبيناً أن الحكومة بكل طاقتها توفر القطاع الصناعي وتحل على وجه الخصوص أهمية وأولوية لتوفير مقومات العمل والنهوض بالواقع الصناعي ما يعكس إيجابياً الصناعة، وإصدار قوانين جديدة لتعديل الأسعار الصناعات والمنتجات الدوائية ومكوناتها. حسب «سانا»، فقد أكد وزير المالية مأمون حمدان رئيس اللجنة الاقتصادية أن حلب ستبقى رائدة المجالين الصناعي والتجاري، ولا بد من وضع طط وبرامج وإصدار قوانين وتشريعات جديدة ن شأنها الإسهام في حل كل المشكلات والمصعوبات،

| الوطن |
دعا رئيس غرفة صناعة حلب فارس الشهابي الجهات
المعنية إلى الاستجابة السريعة للطلبات النهوض
الصناعي في حلب ومعالجة كل المشكلات وخاصة
ما يتعلق بافة التهريب وتنظيم قانون استثماري
صناعي جديد وحماية المنتجات الصناعية.
 جاء ذلك خلال اجتماع الهيئة العامة السنوي للغرفة
الذى عقد أمس بفندق شهباء حلب حول إيجاد آليات
تفعيلية لإعادة تشغيل المصانع وإعادة
دورها في عملية الانتاج

دوران عجلة الإنتاج .
وعرض الشهابي لما يواجهه القطاع الصناعي من
هواجس ومشكلات مستعصية، وطالب أعضاء
الغرفة بإعادة النظر بالقانون ١٢ للعام
٢٠١٥ «المتضمن إعفاء المكلفين بضررية دخل الأرباح
الحقيقة وإضافتها ورسم الإنفاق الاستهلاكي»،
وتعديل الفقرة المتعلقة بالضرائب وإيقاف إجراءات
الحجز التنفيذي على المنشآت الصناعية المتضررة
ومنح الصناعيين المتضررين إعفاءات ضريبية
وتعديل القانون ٢٦ الخاص بمنح القروض التشغيلية
وإعادة النظر بموضوع التأمينات الاجتماعية .
كما طالب الصناعيون بتأمين الحراسة الازمة
لكل المنشآت الصناعية وتسريع توقيع العقود بين
المدينة الصناعية والجهات العامة، وتوفير اليد
العاملة والكهرباء ومادة الفيول الصناعي، وتعويض
المتضررين عن الآلات الصناعية المدمرة والمسروقة
ومكافحة ظاهرة التهريب، واستصدار قوانين صارمة
تتعلق بالتجاوزات القانونية التي تضر بالاقتصاد

الـ ١٥ بالمئة الطبة

١٥ بالمية الطيبة

علی هاشم

وهو قيّض لمقولة «غلطة الشاطر بـألف» أن تُنطَق، فقلَّت إنها ابْتُكِرت لأن التجار سيقتربون يوماً ما «رسمًا نقديًا» للخزينة بدلاً من ١٥ بالئة التي تستسلمها وزارة التموين من مستورراتهم الأساسية بسعر التكلفة.

في المُنْطَق الطبيعي، لا مبرر شافياً لما تومي إليه «رسوْر الرسم» هذه من تبرم يكتنِ التجار إزاء هذه الحصة طلما يستطيعون تعويضها، وطالما أن أرباحهم منها تحكم لسقوف الهوامش الإدارية.

نهاية عن عرضهم بالدفع مقابلها؟!
يرتكز كنه «رسوة الرسم» إلى إيمان سرمدي يساور دخلية التاجر، أي تاجر في الكون، بأن لرنة الكاش أثراً لها «البلينغ» على من به صمم، كما يغزو من وعيه التقليدي بأن «إطعام الـ ٧»، التي تكافئ الـ ١٥ بالمثلة نقداً في حالتنا، سيكفل له أكل العشرة هذه المرة، لا التسعة كما العادة! لكن للأسف، فكل ذلك، لا يقدم إضاءة كافية ولا يبرد الشكوك حيال الشريعة المبتكرة في مقاييسه الـ ١٥ بالمثلة بمبلغ من المال، ومع انقطاع الحيلة، لا يجد المرء بدا من استلهام تخيلاته الخاصة توليفاً للتوقعات مع طموحات التاجر التقليدية.

على الأرجح، لم يكن مقتراح الرسم سوى «زلة فرويدية» عبر التجار من خلالها عن غصتهم من الرقابة المركبة التي يتاحها اقطاع الـ ١٥ بالمثلة على أرض المרפא، قشع الضباب عن هذه المساحة المعتمة، يستدعي التجريم أيضاً: هل هومحاكاً انتفعالية للتقطيع على جودة البضائع مثلاً؟ أم لربما صلاحيتها؟ هل هي ملقة لقرار المنع الجزئي للبيانات المختلطة، أم مجرد ثغرة تتبع (الاحتكار المدروس) للالتفاف مجدداً على ما يعكر صفوه جراء التدخل الإيجابي في الأسواق عبر الـ ١٥ بالمثلة؟.. كل

شيء جائز؟!». التخفيلات «المتطرفة» هذه لها مبرّها، فمع استعدادهم لدفع «الرسم»، حذف التاجر «عفوياً» قضبية الربع الطبيعي من قائمة احتمالاته، وللتخلص من هذه العائلة الآثمة بالشكوك، ثمة مقتراح اختباري مقابل قد يكون مناسباً للجميع، وملخصه إفساح المجال أمام وزارة التموين لحرز كمية أكبر من المستوردات الأساسية، على أن تسدّد قيمتها بஹامش الربع الرسمية.

إضافة لما يتحقق لهم من أرباح مجزية، يشكل هذا المقترح مهداً سحيرياً للتبريد شكاوي التجار المزمنة، فهو يعيفهم بشكل متزايد من دوامة «تكليف الشحن والرساوى والفساد والإتاوات غير المنظورة» التي أضحت أقرب لـ«خطابات مانترو» يتعالى صداها كلما هم المستهلكون بالإتيان على الأسعار الفاحشة بعدما تحولت زيارتهم المقرنة للأسواق لما يشبه «حمام ساوناً»، دائماً ما يخرجون منها أنفصالاً، وذنباً؟!

رغم تناسبيته التامة مع «اقتصاد الحرب»، لا يبدي المقتراح السابق منطقياً بقدر كافٍ هذا أمر تعلمه وزارة التموين، وهي لذلك لاقت تبرم التجار بتفهم إجرائي استدعي تسهيلات لافتة لجهة تسلّم ١٥ بالمئة أرض المستودع دونما تفريط بكميتها، إلا أن ذلك يثير زوبعة جديدة من الشكوك، قد تبدأ بالللاعيب المحتمل بالمواصفات في المستودع، ولا تنتهي عند تحويل سلع مهربة على ظهر المستوردة! لن يتوافر فهم دقيق يمكن تحمل مسؤولية إعلانه حول تطلعات التجار من «حدودة ١٥ بالمئة»، ولا مما رافقها من إعادة تسلیطهم المنهج للضوء ضرورة هيكلة التجارة الخارجية وقبول البيانات الجمركية التي تعود لما قبل التاريخ «الذى أسيته الحرب»، لكن المؤكد، وتبعاً للإفصاح المجازي الناضح من مقرّح التجار، فإن ١٥ بالمئة التي تشتريها الحكومة من مستورداتهم الأساسية «من بين إجراءات أخرى» هي أقرب لـ«عشرة» لعبية الباصرة، تقطع بطيئتها البادية سلسلة من الممارسات الخفية التي تعتمل أسواقنا، وتهدّم جداراً عالياً ينحشر بينها وبين تجارتنا الخارجية برمتها.

هيئة التخطيط تنتقد: ما قدم حول مشروع دودة الرير» لا يعتبر دراسة جدوى اقتصادية

أيًّهما الأفضل: إحداث شركة مستقلة أم تكليف المصرف المركزي بالمهمة؟

**مقترن مثير للاهتمام.. شراء الديون المتعثرة
لتحرير الحكومة والمصارف من مخاطرها**

عبد الهادي شباط

انتقدت هيئة التخطيط والتعاون الدولي دراسة الجدوى الاقتصادية المقدمة لها ببناء على توصية اللجنة الاقتصادية التي صررت مؤخرأً والمتضمنة تكليف الهيئة بتدقيق درا الجدوى الاقتصادية المعدة حول مشروع إحياء المعنى الحرير الذى تم الاتفاق عليه بالتنسيق مع الجهات المعنية والسياسة وزارات الزراعة والإصلاح الزراعي والشئون الاجتماعية والعمل والصناعة.. وبحسب الهيئة، تبين أن الدراسة المقدمة ليست دراسة جدوى اقتصادية متكاملة وإنما هي عبارة عن إستراتيجية عمل متكاملة لإحياء تراث دودة الحرير، متضمنة خطة عمل وبرنامجاً تنفيذياً فقط إضافة لذلك وبعد الاطلاع على الدراسة تبين أن المشروع يتكون من عدة أنشطة متكاملة بعضاها مع بعض ويتمثل كنشاط مرحلة متكاملة، بدءاً من زراعة شجرة التوت لتأميم المادة الأولية الأساسية التي يعتمد عليها في تغذية دودة الحرير، ومن المفترض أن يتم تنفيذ هذا النشاط من وزارة الزراعة عن طريق دعم المزارعين وفق خط زراعية معينة إضافة إلى تأهيل البنى التحتية في مراكز التربية، وهذا يتطلب دراسة فنية واقتصادية من وزارة الزراعة تدهعا بشكل يتلاءم وينسجم مع النشاط الأول وكل مركز على حدة.

أما النشاط الأخير فيتركز على تأهيل معمل الدريكيش الحكومي لحل الشراقف وهو يقتضى دراسة جدوى اقتصادية متكاملة وبعد تأمين جميع مستلزمات الإنتاج ووضع سياسات حكومية تؤمن تصريف وتسويق منتج المشروع، وأضافت الهيئة في كتابها الذي وجهته إلى رئيس مجلس الوزراء أن المخطط الزمني الوارد في الدراسة قد اقتصر على تأهيل مركز وادي قنديل فقط من دون تضمين نشاط تأهيل المراكز الثلاثة الأخرى المتفق عليها في حضر وحمة وطربوس والسووات التي سيتم خلالها تأهيل البنى التحتية في المرحلة الثانية والثالثة من عمر المشروع وسيتم تأهيلها في المرحلة الثانية والثالثة من عمر المشروع وبناء عليه اقررت الهيئة ضرورة التنسيق مع الوزارة المعنية في توصية اللجنة المشار إليها إضافة إلى هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومن ثم موافقة هيئة التخطيط والتعاون الدولي بدراسة جدوى اقتصادية متكاملة لتتأهيل البنى التحتية في مركز وادي قنديل للتربية دودة الحرير، إضافة إلى مصدر تأمين كل من البيوض والألات والمعدات وطاقتها الإنتاجية وتكليفها الاستثمار بحيث تشمل رأس المال الثابت ورأس مال العامل،علاوة على تكاليف التشغيل خلال العمل الإنتاجي للمشروع مع تحديد البرنامج الفنية للأبنية والموجودات الثابتة الأخرى المتواجدة حالياً، والأهم هو العوائد المباشرة وغير المباشرة المتوقعة تحصيلها من إعادة تأهيل هذا المركز مع تحديد عدد المروء الذين سيمت توسيع منتج هذا المركز عليهم والمناطق التي سيمتد أهداها من خلال هذا المركز.

مِنْهَا
الْوَطْنُ»:
يُشَارِكُ فِيهَا
الْمَسَارِفُ وَالْأَقْرَبُونَ
الْمُؤْسَسَاتُ حُكْمُوَّةٌ
وَالْمُتَّرِضِّونَ
يُتَّرِضِّونَ



حصم (أقل من قيمتها الحقيقية) على أن يتولى هو بمهام المؤسسة المقترحة، ويمكنه طباعة كمية النقد اللازمة لشرائها، وهو ما يشكل نوعاً من التيسير الكمي، كما هو مستخدم في العديد من دول العالم، وبهذا الأمر يقوم المصرف المركزي بضخ سيولة في المصارف مقابل تحرير ميزانياتها من القروض المتعثرة ومؤناتها، ويفرض شروطاً للإقراض بحيث يضمن توظيف الكتلة الجديدة في الإنتاج.

إلا أن الدكتور قصار شدد ضرورة إحداث مؤسسة مستقلة، يمكن أن يؤسسها القطاع الخاص، وأفضل أن تؤسس وفق قانون التشاركي، من دون إدخال المصرف المركزي، ولذلك لأن تحويل المصرف المركزي مثل هذه المهمة يعني تحويل الحكومة مخاطر وأعباء هذه الديون، على حين الغایة من الشركة المستقلة نقل المخاطر والأعباء من الحكومة إلى الشركة، التي سوف تكون مهمتها الأساسية إدارة تلك المخاطر.

ونوه القصار بأهمية دخول شركات التأمين على الخط في تأسيس مثل هذه الشركات، وأن الأهمية لا تكون إلا في المشاركة مع الحكومة، للأفادة

نحو البورصة لـ«الوطن»: زيادة أيام التداول بحسن مؤشر البورصة

لفت قاسم إلى أن القرار الأخير يرفع عدد أيام التداول لـ٥ أيام بدلاً من ٤ أيام، سوف يساعد في تحسين ظهور البورصة لتصبح حركته أعلى مما كانت سابقاً وبالتالي زيادة قيمة التداول خلال الفترة المقبلة، إضافة إلى أن إدراج شركة سيريتل للاتصالات الخلوية سيزيد من عدد الأسهم في البورصة ويسهل حجوم وتحسين قيمة التداول في الأشهر القادمة من العام الحالي بشكل عام.

في التفاصيل، اقتربت قيمة تداولات بورصة دمشق من مستوى ٣ مليارات ليرة سورية، وذلك خلال الفترة الممتدة منذ بداية العام الجاري وحتى آخر جلسة في نيسان الماضي، تضمنة أربع صفقات ضخمة قيمتها الإجمالية نحو ٢٩٥ مليون ليرة سورية، ومن ثم تجاوزت قيمة التداولات من صفحات العادي مبلغ ٢,٧ مليار ليرة، في ٦٧ جلسة تداول، أي إن وسطي قيمة التداول في الجلسة الواحدة يتعدى ٤٠,٣ مليون ليرة.

لماً بآن قيمة تعاملات العام الماضي الإجمالية بلغت ٣,١ مليارات ليرة مع الصفقات الضخمة، ونحو ٢,٩٢ مليار ليرة دونها.

لي حين بلغت قيمة التعاملات خلال الأشهر الأربع الأولى من العام الماضي نحو ١,٥٣ مليار ليرة، أي إن القيمة خلال

علي سليمان محمود | شريعي رقم ٢٩ لعام ٢٠١١

قفزة نوعية سجلتها سوق دمشق للأوراق المالية من جهة تداولاتها خلال الأشهر الأربعية الأولى من العام الجاري، إذ اقتربت قيمة التداولات خلالها من إجمالي تداولات العام الماضي، مع تضمين قيمة الصفقات الضخمة، ترافق ذلك مع تضاعف قيمة مؤشر السوق خلال العام الجاري، وذلك نتيجة ارتفاع أسعار الأسهم، إذ تضاعف أسعار العديد من الأسهم عدة مرات خلال فترة قصيرة.

وفي تصرح لـ«الوطن» بين المدير التنفيذي لسوق دمشق للأوراق المالية عبد الرزاق قاسم أن الزيادة نتيجة عاملين، يعود الأول إلى الزيادة في حجم التداول إضافة إلى التحسن في أسعار الأسهم وتضاعفها.

ما انعكس زيادة على قيم التداول خلال الأشهر الأربعية الأولى من العام الحالي لتعادل قيم التداول خلال عام ٢٠١٦.

موضحاً بأن هذه المعطيات تعطي مؤشراً إيجابياً للأشهر القادمة في ظل استمرار الاستقرار الأمني واستقرار سعر صرف القطع الأجنبي، متوقعاً أن يتم ضخ سيولة جديدة في السوق واستمرار تحسن أحجام وقيم التداول.

من البدء بتوزيع الأرباح عن الأحد ٤ / ٢٣ / ٢٠١٧ وذلك رية للسهم الواحد.

شركة المتحدة للتأمين في دمشق رقم ٢٣٣٠٢٨ / ٥٠٤٦ أو من مقر ف: ٢١-٢٢٥١٨٨٨ وذلك حتى الساعة الثالثة والنصف

موجب وكالة حدثة التاريخ

الشركة المتحدة للتأمين

المُتَّبِّدَةُ

الكتاب المقدس

ستناداً إلى أحكام المادة «٢٠٢» من قانون الشركات بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩ لعام ٢٠١١ بناءً على أحكام النظام الأساسي للشركة المتحدة للتأمين المساهمة المغفلة العامة.

سر مجلس إدارة الشركة أن يعلن للسادة مالكي أسهم الشركة عن البدء بتوزيع الأرباح عن سنة المالية ٢٠١٦ وفقاً لقرار الهيئة العامة العادية التي عقدت يوم الأحد ٢٣ / ٤ / ٢٠١٧ وذلك نسبة ٩,١٪ من القيمة الاسمية للسهم أي ما يعادل ٩,١ ليرات سورية للسهم الواحد.

يمكن للسادة المساهمين استلام أرباحهم من مقر الإدارة العامة للشركة المتحدة للتأمين في دمشق بورمانة - مواجه قصر الضيافة مدخل فندق الداماروز. هاتف ٣٣٣٠٢٤١ / ٥٠٤٦ أو من مقر شركة في حلب العزيزية - فوق بناة بيمو السعودي الفرنسي. هاتف: ٢٢٥١٨٨٨ وذلك بدءاً من يوم الأحد ١٤ / ٥ / ٢٠١٧ من الساعة التاسعة صباحاً حتى الساعة الثالثة والنصف من بعد الظهر «يرجى اصطحاب الهوية الشخصية».

لما يمكن أن يتم استلام قيمة الأرباح من قبل الوكيل القانوني بموجب وكالة حديثة التاريخ المنظمة لدى الكاتب بالعدل ومصدقة أصولاً.